الكَلامُ وَما يَتألفُ مِنْهُ[1]

٨ ـ كَلامُنا لَفْظٌ مُفيدٌ كـ«اسْتَقِمْ» واسمٌ وَفِعْلٌ ثمَّ حَرْفٌ الكَلِمْ[2]

٩ ـ واحِدُهُ كَلِمَةٌ والقَوْلُ عَمْ وَكِلْمَةٌ بِها كَلامٌ قَدْ يُؤَمْ[3]

---

(١) «الكلام» خبر لمبتدأ محذوف على تقدير مضافين، وأصل نظم الكلام «هذا باب شرح الكلام وشرح ما يتألف الكلام منه» فحذف المبتدأ ـ وهو اسم الإشارة ـ ثم حذف الخبر ـ وهو الباب ـ فأقيم «شرح» مقامه، فارتفع ارتفاعه، ثم حذف «شرح» أيضاً وأقيم «الكلام» مقامه، فارتفع كما كان الذي قبله «وما» الواو عاطفة و«ما» اسم موصول معطوف على الكلام بتقدير مضاف، أي: شرح ما يتألف، و«يتألف» فعل مضارع، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى «الكلام»، و«منه» جار ومجرور متعلق بـ«يتألف»، والجملة من الفعل الذي هو «يتألف» والفاعل لا محل لها من الإعراب صلة الموصول.

(٢) «كلامنا» كلام: مبتدأ، وهو مضاف، ونا مضاف إليه، مبني على السكون في محل جر «لفظ» خبر المبتدأ «مفيد» نعت لـ«لفظ»، وليس خبراً ثانياً «كاستقم» إن كان مثالاً فهو جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر لمبتدأ محذوف، والتقدير: وذلك كاستقم، وإن كان من تمام تعريف الكلام فهو جار ومجرور أيضاً متعلق بمحذوف نعت لـ«مفيد» «واسم» خبر مقدم «وفعل، ثم حرف» معطوفان عليه الأول بالواو والثاني بـ«ثم» «الكلم» مبتدأ مؤخر، وكأنه قال: كلام النحاة هو اللفظ الموصوف بوصفين أحدهما الإفادة والثاني التركيب المماثل لتركيب «استقم»، والكلم ثلاثة أنواع: أحدها الاسم وثانيها الفعل وثالثها الحرف، وإنما عطف الفعل على الاسم بالواو لقرب منزلته منه حيث يدل كل منهما على معنى في نفسه، وعطف الحرف بـ«ثم» لبعد رتبته.

(٣) «واحده كلمة» مبتدأ وخبر، والجملة مستأنفة لا محل لها من الإعراب «والقول» مبتدأ «عم» يجوز أن يكون فعلاً ماضياً، وعلى هذا يكون فاعله ضميراً مستتراً فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى «القول»، والجملة من الفعل والفاعل في محل رفع خبر المبتدأ، ويجوز أن يكون «عم» اسم تفضيل ـ وأصله أعم ـ حُذفت همزته كما حُذفت من خير وشر لكثرة استعمالهما وأصلهما أخير وأشر؛ بدليل مجيئهما على الأصل أحياناً، كما في قول الراجز:

بِلَالٌ خَيْرُ النَّاسِ وَابْنُ الأَخْيَرِ

وقد قُرئ: (سيعلمون غداً من الكذاب الأشر) بفتح الشين وتشديد الراء، وعلى هذا يكون أصل «عم» أعم كما قلنا، وهو على هذا الوجه خبر للمبتدأ «وكلمة» مبتدأ أول «بها» جار ومجرور متعلق بـ«يؤم» الآتي «كلام» مبتدأ ثان «قد» حرف تقليل «يؤم» فعل مضارع مبني للمجهول، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود على «كلام»، والجملة من الفعل ونائب الفاعل في محل رفع خبر المبتدأ الثاني، وجملة المبتدأ الثاني وخبره في محل رفع خبر المبتدأ الأول، ومعنى «يُؤم» يُقصد، وتقدير البيت: ولفظ =

الكلامُ المُصْطَلَحُ عليه عند النحاة عبارة عن: «**اللفظِ المفيدِ فائدةً يَحْسُنُ السكوتُ عليها**».

«**فاللفظُ**»: جنسٌ (1) يشمل الكلامَ، والكلمة، والكلمَ.

ويشمل المُهْمَل كـ«ديز»، والمستعمَلَ كـ«عَمْرٍو».

«**ومفيد**»: أخرج المهمَلَ.

و«**فائدة يحسنُ السكوتُ عليها**»، أخرج الكلمة، وبعضَ الكلم ـ وهو ما تركَّبَ من ثلاثِ كلماتٍ فأكثر ولم يَحْسُنِ السكوت عليه ـ نحو: «إنْ قامَ زَيْدٌ».

ولا يتركب الكلام إلا من اسمين، نحو: «زيدٌ قائمٌ»، أو من فعل واسم، كـ«قامَ زَيْدٌ»، وكقول المصنف: «اسْتَقِمْ»؛ فإنه كلام مركب من فعل أمر وفاعلٍ مستتر، والتقدير: استقم أنت، فاستغنى بالمثال عن أن يقول: «فائدة يحسنُ السكوتُ عليها»، فكأنه قال: «الكلام: هو اللَّفظُ المفيدُ فائِدَةً كفائدةِ استقم».

وإنما قال المصنف: «كلامنا»؛ ليُعلَمَ أنَّ التعريفَ إنما هو للكلام في اصطلاح النحويين، لا في اصطلاح اللغويين، وهو في اللغة: اسمٌ لكل ما يُتَكَلَّمُ به، مفيداً كان أو غيرَ مفيد.

والكَلِمُ: اسمُ جِنْسٍ (٢) واحدُه كلمةٌ، . . . .

= كلمة معنى الكلام قد يقصد بها، يعني أن لفظ الكلمة قد يُطلق ويُقصد بها المعنى الذي يدل عليه لفظ الكلام، ومثال ذلك ما ذكر الشارح من أنهم قالوا: «كلمة الإخلاص» وقالوا: «كلمة التوحيد» وأرادوا بهذين قولنا: «لا إله إلا الله» وكذلك قال عليه الصلاة والسلام: «**أفضل كلمة قالها شاعر كلمة لبيد**» وهو يريد قصيدة لبيد بن ربيعة العامري التي أولها:

أَلاَ كُـلُّ شَـيْءٍ مـا خَـلاَ اللهَ بَـاطِـلُ ... وَكُـلُّ نَـعِـيـمٍ لا مَـحَـالَـةَ زائـلُ

(1) لفظٌ: أي: صوتٌ معتمدٌ على مقطعٍ، فَخَرَجَ به ما ليس بلفظٍ من الدَّوالِّ، كالإشارة، والخطّ، والرمز. يُنظر: «البهجة المرضية» ص٣٨، «توضيح المقاصد» ١/ ٢٦٧، «شرح الأشموني» ١/ ٥٦.

(٢) **اسم الجنس على نوعين: أحدهما** يقال له: اسم جنس جمعي، **والثاني** يقال له: اسم جنس إفرادي. فأما اسم الجنس الجمعي، فهو «ما يدل على أكثر من اثنين ويفرَّق بينه وبين واحده بالتاء»، والتاء غالبًا تكون في المفرد، كبقرة وبقر، وشجرة وشجر، ومنه: كلم وكلمة، وربما كانت زيادة التاء في الدالِّ على الجمع، مثل كمء للواحد وكمأة للكثير، وهو نادر، وقد يكون الفرق بين الواحد والكثير بالياء، كزنج وزنجي، =

وهي: إما اسم، وإما فعل، وإما حرف(1)؛ لأنها

إن دَلَّتْ على مَعنىً في نفسها غير مقترنة بزمان فهي الاسم. وإن اقترنت بزمان فهي الفعل. وإن لم تدلَّ على معنىً في نفسها ـ بل في غيرها ـ فهي الحرف.

والكَلِمُ: ما تركَّب من ثلاثِ كلماتٍ فأكثرَ، كقولك: «إنْ قامَ زَيْدٌ».

والكلمة: هي اللفظُ الموضوعُ لمعنىً مفردٍ، فقولنا: «الموضوع لمعنًى» أخرج المهمَلَ كـ«ديز»، وقولنا: «مفرد» أخرج الكلام، فإنه موضوع لمعنًى غيرِ مفرَدٍ(2).

ثم ذكر المصنف رحمه الله تعالى أنَّ القولَ يَعُمُّ الجميعَ، والمراد: أنه يقعُ على الكلام أنه قول، ويقعُ أيضاً على الكَلِمِ والكلمة أنه قول. وزَعَمَ بعضُهم أن الأَصْلَ استعمالُه في المفرد.

= وروم ورومي. وأما اسم الجنس الإفرادي فهو «ما يصدق على الكثير والقليل واللفظ واحد»، كماء وذهب وخل وزيت.

فإن قلت: فإني أجد كثيرًا من جموع التكسير يفرق بينها وبين مفردها بالتاء، كما يفرق بين اسم الجنس الجمعي وواحده، نحو قرى وواحده قرية، ومُدى وواحده مُدية، فبماذا أفرِّق بين اسم الجنس الجمعي وما كان على هذا الوجه من الجموع؟

فالجواب على ذلك أن تعلم أن بين النوعين اختلافًا من وجهين: **الوجه الأول**: أن الجمع لابد أن يكون على زنة معينة من زنات الجموع المحفوظة المعروفة، فأما اسم الجنس الجمعي فلا يلزم فيه ذلك، أفلا ترى أن بقرًا وشجرًا وثمرًا لا يوافق زنة من زنات الجمع! **والوجه الثاني**: أن الاستعمال العربي جرى على أن الضمير وما أشبهه يرجع إلى اسم الجنس الجمعي مذكرًا، كقول الله تعالى: ﴿إِنَّ ٱلْبَقَرَ تَشَٰبَهَ عَلَيْنَا﴾ [البقرة: ٧٠] وقولهِ جلَّ شأنُه: ﴿إِلَيْهِ يَصْعَدُ ٱلْكَلِمُ ٱلطَّيِّبُ﴾ [فاطر: ١٠]، فأما الجمع، فإن الاستعمال العربي جرى على أن يعود الضمير إليه مؤنثًا، كما تجد في قوله تعالى: ﴿لَهُمْ غُرَفٌ مِّن فَوْقِهَا غُرَفٌ مَّبْنِيَّةٌ﴾ [الزمر: ٢٠]، وقوله سبحانه: ﴿وَٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ وَعَمِلُواْ ٱلصَّٰلِحَٰتِ لَنُبَوِّئَنَّهُم مِّنَ ٱلْجَنَّةِ غُرَفًا تَجْرِي مِن تَحْتِهَا ٱلْأَنْهَٰرُ﴾ [العنكبوت: ٥٨]، وكقول الشاعر:

في غُرَفِ الجَنَّةِ العُلَيا التي وَجَبَت ... لَهُم هُناكَ بِسَعيٍ كانَ مَشكُورِ

(1) قيل: إن أول من قسم الكلمةَ إلى هذه القسمة، وسماها بهذه الأسماء أمير المؤمنين عليُّ بن أبي طالب رضي الله عنه.
يُنظَر: «توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك» للمرادي ١/ ٢٧١. شرح وتحقيق: عبد الرحمن ابن علي سليمان. دار الفكر العربي. القاهرة. ط١: ١٤٢٢/ ٢٠٠١.

(2) كالمضاف والمضافِ إليه عندما يُتَلَفَّظُ بهما منفردَين، كقولك: «قلمُ الكاتب» فهو ليس بكَلِمٍ، ولا كلمةٍ، ولا كلام.

ثم ذكر المصنف أن الكلمة قد يُقْصَد بها الكلامُ[1]، كقولهم في «لا إلهَ إلَّا الله»: «كلمة الإخلاص».

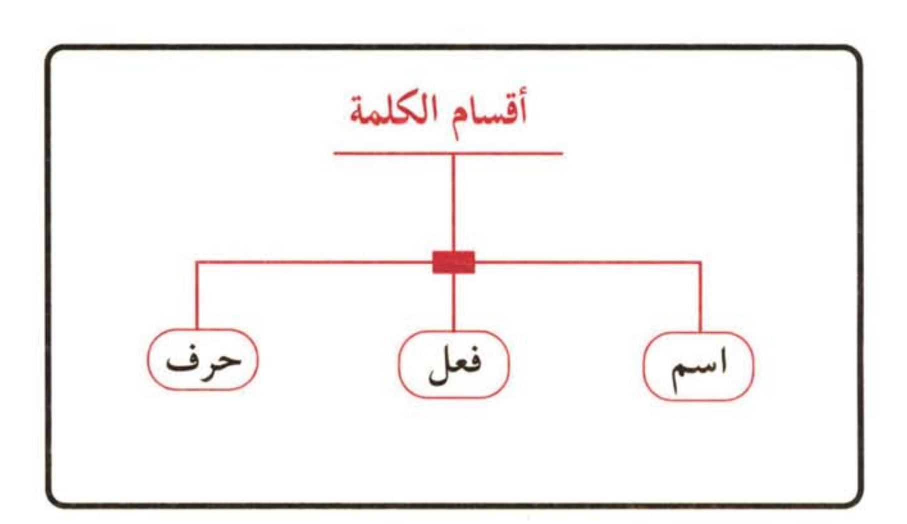
وقد يجتمع الكلامُ والكَلِمُ في الصِّدْقِ، وقد ينفرد أحدهما.

فمثال اجتماعهما: «قد قام زَيْدٌ» فإنه كلام؛ لإفادته مَعْنىً يحسنُ السكوتُ عليه، وكلمٌ؛ لأنه مركَّبٌ من ثلاث كلمات.

ومثالُ انفرادِ الكَلِمِ: «إنْ قامَ زَيْدٌ»[٢].

ومثالُ انفرادِ الكلامِ: «زَيْدٌ قائمٌ»[٣].



(1) وهذا من باب تسمية الشيء باسم جُزئه، أو بعضِه.

يُنظر: «البهجة المرضية» ص٤٠، و«توضيح المقاصد» ١/ ٢٧٤، و«شرح الأشموني» ١/ ٦٩.

(٢) لم يكن هذا المثال ونحوه كلامًا لأنه لا يفيد معنى يحسن السكوت عليه.

(٣) لم يكن هذا المثال ونحوه كَلِمًا لأنه ليس مؤلفًا من ثلاث كلمات.